



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة ميله
كلية الحقوق
قسم: الحقوق



محاضرات في مقياس:

منهجية اعداد مذكرة

موجهة لطلبة سنة ثانية طور الماستر، شعبة: الحقوق، تخصص: قانون عقاري
السداسي الثالث

من إعداد الدكتور: ايمان بغدادي
الرتبة: أستاذ محاضر قسم – ب-

السنة الجامعية 2026/2025

الفصل الثاني: منهجية اختيار موضوع المذكرة وتوثيق المراجع

تُعَدّ منهجية اختيار موضوع المذكرة من الخطوات الأساسية في إعداد أي بحث علمي، إذ يتوقف عليها مدى انسجام العمل مع أهداف التكوين ومجال التخصص ويقتضي اختيار الموضوع مراعاة معايير الدقة والأصالة والواقعية، بحيث يكون محدّدًا، قابلاً للدراسة، ومرتبّطاً بقضايا علمية أو تطبيقية ذات أهمية، كما يستلزم هذا الاختيار الاطلاع الواسع على الدراسات السابقة لتجنب التكرار وضمان الإضافة العلمية. ومن جهة أخرى، يشكل **توثيق المراجع** وتهميشها ركيزة أساسية في ضمان مصداقية البحث ونزاهته العلمية، إذ يعكس احترام الباحث لجهود الآخرين، ويسهّل على القارئ التحقق من مصادر المعلومات ويتطلب ذلك الالتزام بقواعد التهميش المعتمدة في الجامعة أو المؤسسة الأكاديمية، سواء وفق النظام الأنجلو-ساكسوني (APA) أو النظام الفرنسي، مع توحيد أسلوب الإحالات داخل البحث، وبهذا التكامل بين حسن اختيار الموضوع ودقة توثيق المراجع يتحقق التوازن المنهجي الذي يمنح المذكرة قيمتها الأكاديمية والعلمية.

اذ تُعَدّ الأمانة العلمية من أهم القيم التي يقوم عليها البحث الأكاديمي، إذ تعكس صدق الباحث واحترامه لحقوق الغير وجهودهم الفكرية ويبرز ارتباطها الوثيق بكلّ من اختيار الموضوع وتوثيق المراجع؛ فاختيار موضوع أصيل وجديد يعبر عن نزاهة الباحث ويجنبه الوقوع في التكرار أو الانتحال، كما أنّه يُظهر قدرته على تحديد مشكلة بحثية نابعة من ملاحظته وتحليله الشخصي، أما توثيق المراجع، فهو الجانب العملي لتجسيد الأمانة العلمية، إذ يُلزم الباحث بالإشارة الدقيقة إلى مصادر المعلومات والأفكار التي استند إليها، سواء بالنقل الحرفي أو بالاقتراس غير المباشر وبهذا يصبح احترام قواعد التوثيق والتهميش ضمانة حقيقية لصون حقوق المؤلفين وترسيخ ثقافة النزاهة في الوسط الجامعي.

المبحث الأول: إختيار الموضوع ووضع العنوان

تُعَدّ خطوة اختيار موضوع المذكرة من أهم المراحل التي تحدد مسار البحث الأكاديمي وأهدافه، إذ يعتمد نجاح المذكرة على مدى وضوح الموضوع وحدوده العلمية ويجب أن يكون الموضوع **أصيلاً**، ذا قيمة علمية أو تطبيقية وقابلاً للبحث ضمن الإطار الزمني والإمكانات المتاحة للطالب، كما ينبغي أن ينسجم مع اهتمامات الباحث وتخصصه الأكاديمي، مع مراعاة التطورات الحديثة في المجال المعني.

اذ يرتبط اختيار الموضوع ارتباطاً وثيقاً **بعملية صياغة العنوان**، الذي يمثل واجهة المذكرة ويعكس محتواها بدقة ووضوح، فالعنوان الجيد ينبغي أن يكون **محدّداً، موجزاً**، ويعطي القارئ فكرة واضحة عن محور البحث، دون إسهاب زائد أو غموض، كما يجب أن يعكس المشكلة البحثية الأساسية ويشير إلى المنهجية أو الإطار النظري إذا اقتضت الحاجة، بما يضمن التوازن بين الجاذبية العلمية والدقة الأكاديمية، وتُعَدّ هذه المرحلة حجر الزاوية في إعداد مذكرات الماستر، إذ تمكّن الباحث من الانطلاق في بحثه بشكل منظم، وتسهّل على القارئ والمتخصصين في المجال فهم طبيعة الدراسة وأهميتها، ما يعزز من قيمة المذكرة ويُسهّم في ترسيخ المصداقية العلمية.

المطلب الأول: عوامل اختيار موضوع المذكرة

يُعدّ اختيار موضوع المذكرة خطوة حاسمة في عملية إعداد البحث العلمي، إذ يحدد اتجاه الدراسة ويشكل الأساس الذي يُبنى عليه البحث بكامله ومن أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الموضوع هو **الأصالة العلمية**، إذ يجب أن يقدّم الموضوع إضافة جديدة للميدان المعني ويتعد عن التكرار غير المبرر للأعمال السابقة، بما يعكس قدرة الباحث على الابتكار والتحليل النقدي، كما يُعتبر **الاهتمام الشخصي للباحث** من العوامل الجوهرية، فاختيار موضوع يثير اهتمامه ويحفّزه على البحث يُسهم في إنجاز دراسة متعمقة ومستدامة.

ومنه تُعدّ **الأهمية العلمية أو التطبيقية** للموضوع عاملاً محورياً أيضاً، إذ ينبغي أن يكون الموضوع ذا صلة بالمجال العلمي ويقدم حلولاً أو رؤى جديدة تسهم في تطوير المعرفة أو الممارسة العملية، بالإضافة إلى ذلك يبرز **توافر المصادر والمراجع** كعامل أساسي، فلا يمكن إعداد بحث جيد دون وجود مواد علمية موثوقة تدعم الدراسة وتساعد على بناء الإطار النظري والمنهجي للبحث.

ومن العوامل المهمة أيضاً **وضوح حدود الموضوع**، حيث يجب أن يكون الموضوع محدداً بما يكفي لتجنب التشتت، وفي الوقت نفسه واسعاً بما يسمح بالتحليل والدراسة الشاملة، كما تلعب **الإمكانات الزمنية واللوجستية** دوراً مهماً؛ فالموضوع الذي يتطلب وقتاً طويلاً أو مصادر غير متاحة قد يعيق إنجاز البحث في المدة المحددة.

كذلك لا يمكن إغفال **أهمية التوافق مع التخصص الأكاديمي والإطار الجامعي**، إذ يجب أن يتوافق الموضوع مع خطط التدريس ومتطلبات الدرجة العلمية، ويعكس قدرة الباحث على التعامل مع مفاهيم التخصص بعمق، كما تعتبر **المعاصرة والحدّثة** في اختيار الموضوع عاملاً مهماً، حيث يفضل اختيار موضوعات تتصل بالقضايا الحديثة أو التطورات الجديدة في المجال العلمي، ما يجعل البحث ذا قيمة مضافة ويزيد من قابليته للنشر.

هناك عوامل أخرى أيضاً تشمل **إمكانية التطبيق العملي للنتائج**، وقابلية الموضوع للتحليل المنهجي باستخدام أدوات البحث المناسبة، بالإضافة إلى **القدرة على صياغة أسئلة بحثية واضحة وقابلة للتحقيق**، كل هذه العوامل مجتمعة تُسهم في اختيار موضوع متوازن، علمي، وملائم، يضمن للباحث الانطلاق في دراسة منظمة وفعّالة ويعكس جودة البحث ومدى التزام الباحث بمبادئ البحث العلمي والأمانة الأكاديمية.

الفرع الأول: العوامل المتعلقة بالطالب الباحث في اختيار موضوع المذكرة

عند اختيار موضوع المذكرة، هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بالطالب الباحث نفسه والتي تلعب دوراً كبيراً في نجاح المشروع البحثي، وأهم هذه العوامل يمكن تلخيصها كما يلي:

- **الاهتمامات الشخصية والأكاديمية:** يجب أن يكون الموضوع قريباً من ميول الباحث واهتماماته العلمية، لأن شغف الطالب بالموضوع يزيد من دافعيته للاستمرار في البحث.
- **المستوى المعرفي والمهارات الأكاديمية:** قدرة الباحث على فهم المادة العلمية ومعالجتها وتحليلها، وكذلك امتلاكه للمهارات البحثية اللازمة مثل التحليل النقدي، الاستنباط، وكتابة التقارير.
- **الخبرة السابقة:** المشاريع أو المواد الدراسية السابقة يمكن أن تساعد الطالب على تحديد المجالات التي يمتلك فيها معرفة كافية للتوسع فيها.
- **القدرة على البحث وجمع المعلومات:** يجب أن يختار الطالب موضوعاً يمكنه الوصول إلى مراجع ومصادر علمية حوله بسهولة، سواء كانت كتب، مقالات علمية، أو قواعد بيانات إلكترونية.
- **الإبداع والقدرة على الابتكار:** اختيار موضوع يتيح للطالب فرصة تقديم إضافة جديدة أو معالجة مشكلة بطريقة مبتكرة، وليس مجرد تكرار ما تم تناوله مسبقاً.
- **الزمن المتاح والالتزام الشخصي:** قدرة الطالب على الالتزام بالجدول الزمني لإنجاز البحث، حيث أن الموضوع يجب أن يكون مناسباً للإطار الزمني المحدد لإنجاز المذكرة.
- **الأهداف المهنية المستقبلية:** أحياناً يختار الطالب موضوعاً مرتبطاً بتطلعاته المهنية أو تخصصه المستقبلي، لتكون المذكرة مرجعاً له في حياته العملية بعد التخرج.
- **الثقة بالنفس والتحمل النفسي:** قدرة الطالب على مواجهة التحديات البحثية، مثل صعوبة جمع البيانات أو تحليل النتائج، ومواجهة أي صعوبات أثناء كتابة المذكرة.

وبالتالي فإن أهم عاملين في اختيار موضوع المذكرة من طرف الطالب الباحث تكمن في:

أولاً: الرغبة الذاتية في اختيار موضوع المذكرة

تلعب الرغبة الذاتية للطالب دوراً محورياً في اختيار موضوع المذكرة، فهي العامل الداخلي الأساسي الذي يحفز الباحث على الانخراط الفعلي في عملية البحث العلمي، عندما يكون الطالب مهتماً ومتحمساً للموضوع، فإن ذلك يعزز استمراريته في البحث، ويجعل عملية جمع المعلومات وتحليلها أكثر فعالية وسلاسة.

الرغبة الذاتية تتجلى في **الفضول المعرفي** الذي يشعر به الطالب تجاه مجال معين، والرغبة في اكتساب معرفة عميقة، أو في حل إشكالية محددة، فهذا الاهتمام الشخصي يدفع الطالب إلى تجاوز العقبات والصعوبات التي قد يواجهها أثناء البحث، مثل صعوبة الوصول إلى المراجع، أو التعامل مع البيانات المعقدة.

علاوة على ذلك، الرغبة الذاتية تعكس التزام الطالب بأهدافه الأكاديمية والشخصية، حيث يتحمل مسؤولية تطوير معرفته وإثراء قدراته البحثية، فعندما يكون **الدافع داخلياً وليس مفروضاً خارجياً**، فإن جودة العمل البحثي تتحسن بشكل ملحوظ، لأن الطالب يسعى لإنتاج عمل مبتكر وذو قيمة علمية حقيقية.

كما أن الرغبة الذاتية تساعد في تنظيم الوقت وتحديد الأولويات، فتقلل من التسويف وتزيد من إنتاجية الطالب. هذا الشعور بالانتماء الشخصي للموضوع يولد إحساساً بالمسؤولية تجاه البحث، ويعزز الانضباط الذاتي، مما ينعكس إيجابياً على دقة الملاحظة والتحليل، بالإضافة إلى ذلك الرغبة الذاتية تمكن الطالب من تطوير أسلوبه العلمي الخاص، وصياغة أفكار أصلية بدلاً من الاكتفاء بالنقل والتكرار، فهي تحفزه على استكشاف المراجع المتنوعة، والانفتاح على المناهج المختلفة، وتطبيق المنهجية العلمية بدقة.

كما أن الطالب الذي يدرس موضوعاً برغبة ذاتية يكون أكثر قدرة على تقديم نتائج ملموسة ومناقشة نقدية بناءة. إذ يمكن القول إن الرغبة الذاتية هي المحرك الذي يضمن للطالب تجربة بحثية ممتعة وثرية، ويجعله أكثر استعداداً لمواجهة تحديات البحث الأكاديمي، وبالتالي يرفع من مستوى جودة المذكرة ويزيد من قيمتها العلمية.

ثانياً: القدرات الشخصية كعامل في اختيار موضوع المذكرة

تعتبر القدرات الشخصية للطالب من العوامل الأساسية التي تؤثر في اختيار موضوع المذكرة، فهي تحدد مدى قدرته على التعامل مع متطلبات البحث العلمي المختلفة.

فمن أبرز هذه القدرات **القدرة على التحليل والتفكير النقدي**، حيث يحتاج الطالب إلى تقييم المعلومات واستخلاص النتائج بشكل منهجي ودقيق، كذلك تأتي **القدرة على التنظيم وإدارة الوقت في مقدمة الصفات الضرورية**، إذ أن البحث العلمي يتطلب تخطيطاً دقيقاً للمهام والالتزام بالجدول الزمني لضمان إنجاز المذكرة في موعدها.

أيضاً **مهارة التواصل والتعبير** تعد أيضاً جزءاً من القدرات الشخصية، فهي تساعد الطالب على صياغة أفكاره بشكل واضح، وعرض النتائج بطريقة منطقية ومقنعة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر القدرة على البحث واستكشاف المعلومات من المصادر المختلفة عاملاً حاسماً، إذ يعتمد الطالب على جمع بيانات موثوقة وشاملة لدعم موضوعه.

والقدرة على التكيف مع التحديات والمشاكل التي قد تظهر أثناء البحث تعزز من كفاءة الطالب في مواجهة العقبات، سواء كانت تقنية أو منهجية، كما أن الإبداع والابتكار يعدان من القدرات التي تمكن الطالب من تقديم إضافات جديدة للمجال الذي يدرسه، بدلاً من الاكتفاء بتكرار ما ورد في الدراسات السابقة، من جهة أخرى **الصبر والمثابرة من الصفات الجوهرية**، لأنها تساعد الطالب على الاستمرار في البحث حتى عند مواجهة صعوبات طويلة الأمد، وكذا **القدرة على التركيز والانضباط الذاتي** تضمن إنجاز المهام بدقة وتقادي الأخطاء الشائعة في البحث، كما أن الاستقلالية الفكرية تعتبر ضرورية لاختيار موضوع مناسب يحقق رغبات الطالب العلمية والشخصية دون الاعتماد الكامل على توجيهات الآخرين، كذلك المهارات التقنية والمعرفية للطالب، مثل التعامل مع البرمجيات أو قواعد البيانات، تعد أيضاً جزءاً من القدرات الشخصية التي تحدد إمكانية اختيار موضوع معين. بالإضافة إلى ذلك، تساعد القدرة على التفكير الاستراتيجي على وضع خطة بحثية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار

الموارد المتاحة والأهداف المرجوة، وفي المجمل فإن امتلاك الطالب لمجموعة متكاملة من القدرات الشخصية يزيد من احتمالية اختيار موضوع مناسب يمكن إنجازه بنجاح، ويعكس مستوى نضجه العلمي وأهليته لإنتاج بحث ذو قيمة معرفية عالية، لذلك تعتبر القدرات الشخصية عاملاً أساسياً لا غنى عنه في عملية اختيار موضوع المذكرة لأنها تشكل الأساس الذي يبنى عليه البحث بأكمله.

تلعب **القدرات العقلية** دوراً محورياً في اختيار موضوع المذكرة، فهي تمثل الأساس الفكري الذي يمكن الطالب من تحليل المعلومات وفهم المشكلات المعقدة، وتشمل هذه القدرات القدرة على التفكير النقدي، الذي يساعد الطالب على تقييم الدراسات السابقة وتمحيص المعلومات للوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، كذلك تعتبر القدرة على التركيز والانتباه من أهم المهارات العقلية، لأنها تمكن الطالب من متابعة تفاصيل البحث بعناية وتجنب الأخطاء المنهجية، فتأتي القدرة على التخطيط وحل المشكلات في مقدمة الصفات العقلية التي تساعد الطالب على وضع منهجية واضحة لإجراء البحث، مما يسهل عملية جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى ذلك، تساعد القدرة على الإبداع والابتكار في إنتاج أفكار جديدة واستكشاف جوانب غير مدروسة في الموضوع، وهو ما يزيد من قيمة البحث العلمي.

أما **القدرات الجسمانية**، فهي قد تبدو أقل وضوحاً لكنها لا تقل أهمية، خاصة بالنسبة للبحث الميداني أو التجارب العملية، وتتضمن القدرة على التحمل البدني لمواجهة ساعات طويلة من العمل، والمرونة في الحركة عند الحاجة إلى جمع البيانات أو إجراء التجارب، كذلك تساعد اللياقة البدنية على التركيز الذهني لفترات ممتدة، حيث أن الصحة الجسدية تؤثر بشكل مباشر على الأداء العقلي، فالقدرة على التنسيق الحركي والدقة في تنفيذ التجارب العملية تعتبر ضرورية لتحقيق نتائج دقيقة وموثوقة، بالإضافة إلى ذلك تلعب القدرات الجسمانية دوراً في إدارة الوقت والجهد، مما يمكن الطالب من استثمار طاقاته بشكل فعال دون إرهاق يؤثر على جودة البحث وبالتالي فإن التوازن بين القدرات العقلية والجسمانية يضمن للطالب القدرة على اختيار موضوع مناسب يستطيع التعامل معه بفاعلية وكفاءة وعندما يمتلك الطالب هذه القدرات بشكل متكامل، يصبح قادراً على مواجهة تحديات البحث وتحقيق نتائج عالية الجودة، مما يعكس نضجه العلمي والشخصي.

ويمكن تلخيص هاته القدرات الشخصية في:

-القدرات المالية

تلعب القدرات المالية للطالب دوراً مهماً في عملية اختيار موضوع المذكرة، فهي تحدد مدى قدرة الطالب على تنفيذ البحث بكفاءة ودون عوائق مادية، إذ أن بعض الموضوعات البحثية تتطلب ميزانية محددة لجمع البيانات شراء المراجع العلمية، أو إجراء تجارب ميدانية أو مخبرية، وعندما يمتلك الطالب موارد مالية كافية، يصبح قادراً على اختيار موضوع واسع وغني بالمعلومات، دون الانحياز لموضوعات محددة اقتصاراً على تكلفتها المنخفضة. من جهة أخرى، الطالب ذو الإمكانيات المالية المحدودة قد يضطر إلى تقييد اختياراته، مفضلاً المواضيع القابلة للدراسة باستخدام المصادر المجانية أو المتاحة بسهولة، كذلك القدرة المالية تؤثر على إمكانية السفر لجمع البيانات الميدانية، أو المشاركة في ورش عمل ومؤتمرات علمية تساهم في إثراء البحث.

كما أنها تمكن الطالب من الاستعانة بالبرمجيات والأدوات التقنية اللازمة لتحليل البيانات بشكل دقيق، وهو ما يعزز من جودة المذكرة، فالقدرة المالية تمنح الطالب أيضاً مساحة للتفكير الإبداعي، إذ يمكنه تجربة أفكار جديدة أو تنفيذ دراسات مقارنة بين حالات متعددة، ومن جهة أخرى، الضغوط المالية قد تحد من حرية الاختيار وتقرض على الطالب التركيز على موضوعات سهلة التنفيذ أو أقل تكلفة، لذلك ينبغي على الطالب تقييم إمكانياته المالية قبل تحديد موضوع المذكرة لضمان تنفيذ البحث بنجاح دون تأجيل أو صعوبات مادية، عموماً تعتبر القدرة المالية أحد العوامل الشخصية التي تؤثر بشكل مباشر على نوعية البحث وطبيعته، فهي تمثل جزءاً من التخطيط الذكي للبحث العلمي، وتساعد الطالب على تحديد موضوع قابل للتحقيق ضمن الإمكانيات المتاحة، وعليه فإن إدراك الطالب لمستوى موارده المالية يمكنه من اختيار موضوع متوازن بين الطموح الواقعي والأهداف العلمية المرجوة.

- إتقان اللغات الأجنبية

يعد إتقان اللغات الأجنبية من العوامل الشخصية المهمة التي تؤثر في اختيار موضوع المذكرة، فهو يوسع آفاق الطالب ويتيح له الوصول إلى مصادر ومراجع علمية متعددة ومتنوعة، فالطالب القادر على قراءة وفهم اللغات الأجنبية يستطيع الاطلاع على الدراسات الحديثة والمقالات المنشورة في مجلات دولية، وهو ما يعزز من جودة البحث ويمنحه بعداً علمياً أوسع، كما أن إجادة اللغات الأجنبية تمكن الطالب من استخدام قواعد البيانات العالمية والمكتبات الإلكترونية، التي غالباً ما تكون محتوياتها متاحة بلغات متعددة كالإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية. كذلك، يسهل إتقان اللغات الأجنبية التواصل مع الباحثين والخبراء الدوليين، سواء عبر البريد الإلكتروني أو المؤتمرات العلمية، مما يفتح المجال لتبادل الأفكار والحصول على إرشادات قيمة.

فالطالب الذي يتقن لغات متعددة يكون أكثر قدرة على اختيار موضوعات عالمية أو مقارنة بين تجارب دول مختلفة، وهو ما يضيف أصالة وعمقاً للمذكرة، بالإضافة إلى ذلك إتقان اللغات الأجنبية يعزز من قدرة الطالب على صياغة النصوص العلمية بشكل دقيق واحترافي، سواء في كتابة المذكرة أو إعداد الملخصات والتقارير البحثية، ومن جهة أخرى ضعف الطالب في اللغات الأجنبية قد يحد من اختياراته ويجبره على التركيز على مصادر باللغة الأم فقط، مما قد يقيد الإبداع ويحد من تطوير البحث العلمي، لذلك تعتبر القدرة اللغوية أداة تمكينية للطالب، تتيح له الحرية في استكشاف مواضيع جديدة ومتنوعة، وتفتح له آفاقاً أوسع في منهجية البحث. علاوة على ذلك، يمكن للطالب بفضل إتقان اللغات الأجنبية الاستفادة من المراجع الحديثة والتقارير الدولية، مما يرفع مستوى مصداقية البحث ودقته العلمية، ويمكن القول إن إتقان اللغات الأجنبية يشكل عاملاً شخصياً أساسياً يسهم في اختيار موضوع المذكرة بشكل واعٍ ومدرّس، ويعزز من جودة النتائج البحثية، ويمنح الطالب القدرة على المساهمة في المعرفة العلمية على مستوى عالمي.

-مراعاة التخصص العلمي

مراعاة التخصص العلمي للطالب تعتبر من العوامل الشخصية الأساسية التي تؤثر في اختيار موضوع المذكرة فهي تضمن أن يكون البحث متوافقاً مع الخلفية الأكاديمية والمعرفة المكتسبة خلال الدراسة. ان اختيار موضوع مرتبط بالتخصص يسهل على الطالب فهم المفاهيم والمصطلحات العلمية، ويقلل من الصعوبات الناتجة عن التعامل مع مجالات غير مألوفة، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتباط الموضوع بالتخصص يعزز قدرة الطالب على الاستفادة من المراجع العلمية المتوفرة، سواء كانت كتباً، مقالات، أو قواعد بيانات متخصصة، كما أن التخصص العلمي يوفر للطالب قاعدة معرفية متينة تساعده على صياغة أسئلة البحث بشكل دقيق، ووضع فرضيات قابلة للاختبار والتحليل، فعند مراعاة التخصص يصبح الطالب أكثر قدرة على تطبيق المنهجية العلمية المناسبة، واستخدام الأدوات البحثية الملائمة لتحقيق نتائج موثوقة، كذلك يرتبط التخصص العلمي بالخبرات العملية التي اكتسبها الطالب خلال الدراسة، مثل التجارب المخبرية أو الدراسات الميدانية، مما يسهل تنفيذ البحث ويزيد من جودته، ومراعاة التخصص تساعد أيضاً في تقديم إضافات جديدة في المجال نفسه بدلاً من الاكتفاء بإعادة ما سبق دراسته، من جهة أخرى، تجاهل التخصص قد يؤدي إلى صعوبات في فهم الظواهر، واستنزاف الوقت والجهد في البحث عن معلومات خارج نطاق المعرفة السابقة، علاوة على ذلك، اختيار موضوع ضمن التخصص يزيد من فرص الطالب في التفاعل مع الأساتذة والمشرفين المتخصصين، والاستفادة من خبراتهم العلمية لتوجيه البحث.

في المجمل فان مراعاة التخصص العلمي تعتبر استراتيجية ذكية تضمن توافق البحث مع قدرات الطالب، وتتيح له تقديم دراسة علمية متينة وموضوعية، فهي عامل شخصي مهم يعكس نضج الطالب الأكاديمي ووعيه بأهمية ربط البحث بالمجال الذي اختاره، ويزيد من فرص إنجاح المذكرة وتحقيق أهدافها العلمية.

-مراعاة التخصص المهني

تعتبر مراعاة التخصص المهني من العوامل الشخصية المهمة التي تؤثر في اختيار موضوع المذكرة، فهي تضمن توافق البحث مع المهنة المستقبلية للطالب واحتياجات سوق العمل. ان اختيار موضوع مرتبط بالتخصص المهني يعزز قدرة الطالب على تطوير مهارات عملية قابلة للتطبيق في مجاله، ويجعله أكثر استعداداً لمواجهة التحديات المهنية بعد التخرج، كما أن مراعاة الجانب المهني تتيح للطالب اختيار موضوعات تركز على مشكلات واقعية، أو تقديم حلول مبتكرة يمكن أن تُستفيد منها المؤسسات والهيئات المتخصصة، فهذا التوافق بين الموضوع والمهنة المستقبلية يزيد من قيمة المذكرة ويجعلها مصدراً معرفياً مفيداً للطالب وللمجتمع المهني، بالإضافة إلى ذلك فان اختيار موضوع ضمن التخصص المهني يساعد الطالب على الاستفادة من الخبرات العملية السابقة، سواء كانت تدريباً ميدانياً أو تجارب عملية، مما يسهل عملية جمع البيانات وتحليلها بدقة، ومراعاة التخصص المهني تمكن الطالب أيضاً من الربط بين النظرية والتطبيق، وهو ما يزيد من مصداقية البحث ويعكس عمق فهمه للمجال، من جهة أخرى فان تجاهل الجانب المهني عند اختيار الموضوع قد يؤدي إلى إنتاج مذكرة علمية لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويحد من إمكانية الاستفادة الطالب منها مستقبلاً.

كما أن التركيز على التخصص المهني يعزز فرص الطالب في التفاعل مع الخبراء والمختصين في مجاله والاستفادة من خبراتهم وإرشاداتهم لتوجيه البحث، علاوة على ذلك فإن اختيار موضوع مهني يمنح الطالب فرصة لتسليط الضوء على احتياجات القطاع الذي ينتمي إليه، والمساهمة في تطويره من خلال تقديم حلول علمية مبتكرة.

إن مراعاة التخصص المهني كعامل شخصي في اختيار موضوع المذكرة يمثل استراتيجية ذكية وفعالة، تضمن توافق البحث مع أهداف الطالب المهنية وتزيد من فرص إنجاحه، وتجعل من المذكرة إضافة قيمة للمعرفة العلمية والممارسة العملية على حد سواء.

الفرع الثاني: العوامل الموضوعية الخاصة بموضوع المذكرة

تعد العوامل الموضوعية من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها عند اختيار موضوع المذكرة، فهي تتعلق بطبيعة الموضوع نفسه وما يفرضه من إمكانيات وقيود على الطالب.

من أبرز هذه العوامل **مدة إنجاز المذكرة**، إذ يجب أن يكون الموضوع قابلاً للبحث والدراسة ضمن الإطار الزمني المحدد، سواء كان الفصل الدراسي أو فترة الماجستير، فاختيار موضوع كبير جداً أو معقد قد يؤدي إلى صعوبة إتمام البحث في الوقت المحدد، بينما الموضوع البسيط جداً قد لا يحقق أهداف البحث العلمي ويجعل المذكرة أقل قيمة، لذلك يعد التوازن بين حجم الموضوع والمدة الزمنية عاملاً موضوعياً حاسماً في تحديد إمكانية إنجاز البحث بنجاح.

أما العامل الثاني فهو **القيمة العلمية للموضوع**، إذ يجب أن يسعى الطالب لاختيار موضوع يضيف جديداً إلى المعرفة العلمية، أو يسلط الضوء على قضية مهمة في مجاله، أو يقدم حلولاً لمشكلات قائمة، فالموضوع ذو القيمة العلمية العالية يشجع الطالب على البحث المستفيض، ويزيد من جدوى المذكرة وفعاليتها الأكاديمية، كذلك يتيح اختيار موضوع علمي مهم للطالب فرصة النشر في مجلات علمية، أو المشاركة في مؤتمرات علمية، مما يعزز من مساره الأكاديمي والمستقبلي، كما أن الموضوعات التي تتميز بالقيمة العلمية توفر قاعدة متينة لإثراء البحث بالبيانات والتحليل النقدي، وتسمح للطالب بتطبيق المنهجية العلمية بدقة، من جهة أخرى تجاهل هذه العوامل الموضوعية قد يؤدي إلى اختيار موضوع غير قابل للتنفيذ أو ذو تأثير محدود، مما يقلل من جودة البحث ويحد من فرص الاستفادة منه، علاوة على ذلك مراعاة هذه العوامل تساعد الطالب على التخطيط الجيد للبحث وضبط خطواته الزمنية، وضمان تحقيق أهدافه العلمية بطريقة منهجية ومنظمة.

وفي النهاية، فإن تقييم مدة إنجاز البحث والقيمة العلمية للموضوع يمثلان معايير موضوعية أساسية تساعد الطالب على اختيار موضوع متوازن، قابل للتحقيق، وذو أثر علمي ملموس، وهو ما يعكس مستوى وعيه البحثي وقدرته على إنتاج دراسة علمية متكاملة وموثوقة.

أيضا مراعاة الدرجة العلمية التي يقدم لاجلها البحث وأيضا مراعاة مدى توفر المصادر والمراجع للبحث، سواء كانت المذكرة مخصصة للحصول على شهادة اللسانس أو الماستر أو الدكتوراه، فالدرجة العلمية تحدد نطاق البحث، ومستوى العمق الذي يتطلبه الموضوع، والجهد اللازم لإنجازه، على سبيل المثال، المذكرات الجامعية عادة ما تركز على موضوعات قابلة للتحليل ضمن حجم محدد من البيانات والمراجع، بينما أبحاث الماستر تتطلب دراسة أكثر تفصيلاً وتحليلاً معمقاً للمفاهيم والممارسات العلمية، فمراعاة الدرجة العلمية تساعد الطالب على اختيار موضوع مناسب لقدراته الزمنية والفكرية، وتضمن أن يكون البحث متوافقاً مع متطلبات اللجنة المشرفة والمعايير الأكاديمية المتوقعة.

العامل الموضوعي الموالي أيضا وهو المهم، **مدى توفر المصادر والمراجع للبحث**، فاختيار موضوع يمتلك مصادر كافية وموثوقة يسهل على الطالب جمع المعلومات وتحليلها بشكل دقيق، ويمنحه القدرة على تقديم نتائج مدعومة بالأدلة العلمية، بالمقابل اختيار موضوع نادر المصادر أو صعب الوصول إليه قد يعرقل إنجاز البحث ويزيد من صعوبة توثيق المعلومات والالتزام بالأمانة العلمية، فتوفر المراجع يشمل الكتب والدوريات العلمية والمقالات المحكمة والمصادر الإلكترونية، ويعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق البحث بطريقة علمية سليمة، كذلك يساهم توفر المصادر في إثراء البحث بالبيانات الحديثة والنقدية، ويتيح للطالب مقارنة النتائج السابقة مع النتائج التي يتوصل إليها، مما يزيد من مصداقية المذكرة وقيمتها العلمية، علاوة على ذلك فإن مراعاة هذه العوامل الموضوعية تساعد الطالب على التخطيط الجيد للبحث، وضبط منهجيته، واختيار الأساليب المناسبة لجمع وتحليل البيانات.

في المجمل، فإن مراعاة الدرجة العلمية للبحث ومدى توفر المصادر والمراجع يمثلان عاملين موضوعيين حاسمين في اختيار موضوع المذكرة، يضمنان للطالب إنتاج دراسة علمية متكاملة، قابلة للتحقق، وذات قيمة علمية ملموسة.

المطلب الثاني: وضع عنوان للمذكرة

يعد وضع عنوان للمذكرة خطوة أساسية بعد اختيار موضوع البحث، فهو يعكس جوهر الدراسة ويعطي القارئ فكرة واضحة عن محتواها، فالعنوان يمثل واجهة البحث الأكاديمي، ويعبر عن نطاق الموضوع ومجاله بشكل مباشر ومختصر، مما يسهل على القراء فهم هدف المذكرة بسرعة.

إن اختيار عنوان دقيق وواضح يساعد أيضاً الطالب على تحديد محاور البحث والتركيز على النقاط الأساسية وهو بمثابة خريطة توجهه خلال إعداد الدراسة.

علاوة على ذلك، يساهم العنوان في جذب اهتمام القارئ والمشرّف الأكاديمي، ويعكس جدية الباحث ومدى وضوح رؤيته للموضوع، فالعنوان الجيد يجب أن يكون محدداً، يعبر عن مشكلة البحث أو الإشكالية المطروحة، ويتجنب العمومية والاختزال المخل، ليعطي صورة دقيقة عن المحتوى العلمي للمذكرة.

كما أن العنوان يشكل أساساً لتصميم هيكل المذكرة وتحديد الفصول والمباحث، فهو يحدد الإطار العام الذي يتم في ضوئه جمع البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى ذلك العنوان يسهل عملية البحث في المكتبات وقواعد البيانات حيث يمكن للباحثين الآخرين العثور على الدراسة بسهولة إذا كان العنوان محدداً وواضحاً، من جهة أخرى اختيار عنوان مناسب يعكس قدرة الطالب على التلخيص والاختزال، وهو مهارة أكاديمية هامة في الكتابة العلمية. العنوان يمثل أيضاً التزام الباحث بالموضوعية، حيث يجب أن يكون متوافقاً مع محتوى البحث ولا يحتوي على أي تحريف أو مبالغة، علاوة على ذلك العنوان الجيد يساهم في تحسين ترتيب البحث في المؤتمرات أو المجلات العلمية عند الرغبة في النشر لاحقاً، لأنه يعكس وضوح الفكرة والمحتوى العلمي.

عموماً يمكن القول إن وضع عنوان للمذكرة بعد اختيار الموضوع هو خطوة حيوية ترتبط بجميع مراحل البحث فهو ليس مجرد صياغة لفظية، بل أداة تنظيمية وتوجيهية تساعد الطالب على تقديم دراسة دقيقة ومنسقة، تعكس جهد الباحث وجودة عمله العلمي.

الفرع الأول: شروط وضع عنوان للمذكرة

وضع عنوان المذكرة يتطلب مراعاة عدة شروط لضمان أن يكون العنوان مناسباً ودقيقاً ويعكس محتوى البحث بوضوح وأهم هذه الشروط هي:

• الوضوح والدقة

يجب أن يكون العنوان واضحاً ومباشراً، يعكس موضوع المذكرة بدقة دون غموض أو تعقيد.

• الإيجاز

العنوان لا ينبغي أن يكون طويلاً جداً، ويجب أن يختصر فكرة البحث في جملة أو جملتين.

• التركيز على الموضوع

يجب أن يعكس العنوان نطاق الموضوع الأساسي والمشكلة أو الإشكالية التي يتناولها البحث.

• الحياد والموضوعية

ينبغي أن يكون العنوان موضوعياً، بعيداً عن المبالغة أو التعبيرات العاطفية التي قد تشوه مضمون البحث.

• القدرة على جذب الانتباه

على الرغم من الإيجاز، يجب أن يكون العنوان مشوقاً ويدفع القارئ للاهتمام بالمذكرة.

• التوافق مع محتوى المذكرة

يجب أن يعكس العنوان محتوى البحث بشكل حقيقي، فلا يكون مضللاً أو غير مطابق للموضوع المطروح.

• القدرة على استخدامه في البحث العلمي

يجب أن يكون العنوان مناسبًا للبحث في المكتبات وقواعد البيانات، بحيث يمكن للباحثين الآخرين إيجاد المذكرة بسهولة.

• الملاءمة للدرجة العلمية

ينبغي أن يتناسب مستوى العنوان وطبيعته مع الدرجة العلمية التي تُقدّم لأجلها المذكرة، سواء كانت بكالوريوس، ماستر، أو دكتوراه.

• الابتعاد عن التكرار والمصطلحات العامة

يُفضل أن يكون العنوان أصليًا ويبتعد عن الكلمات العامة التي قد تجعل البحث غير مميز.

• إمكانية صياغته بطريقة منهجية

العنوان يجب أن يسمح بصياغة فرضيات وأسئلة بحثية، وبالتالي يسهل تنظيم المذكرة وهيكلتها.

اذن نستخلص ان: البساطة والوضوح والشمول للعنوان وأيضاً موافقته لمحتوى الموضوع، مع تحديد مجال الدراسة في الدراسات المقارنة اهم شروط لوضع عنوان المذكرة.

الفرع الثاني: اساسيات ضبط عنوان المذكرة

ضبط عنوان المذكرة بشكل صحيح يتطلب مراعاة مجموعة من الأساسيات التي تضمن وضوحه ودقته وتوافقه مع محتوى البحث وأهم هذه الأساسيات هي:

✓ التحديد والوضوح:

يجب أن يعكس العنوان موضوع المذكرة بدقة، دون غموض أو تعقيد، بحيث يفهم القارئ مباشرة مجال البحث والمشكلة المطروحة.

✓ الإيجاز والاقتصاد في الكلمات:

يفضل أن يكون العنوان مختصرًا، ويختزل فكرة البحث في جملة أو جملتين، مع تجنب الكلمات الزائدة أو العبارات الطويلة.

✓ التركيز على المشكلة أو الإشكالية:

يجب أن يشير العنوان بوضوح إلى المشكلة البحثية أو السؤال العلمي الذي يعالجه البحث.

✓ الموضوعية والحياد:

ينبغي أن يكون العنوان علميًا، بعيدًا عن الانحياز أو التعبيرات العاطفية أو التعميمات غير الدقيقة.

✓ القابلية للتطبيق على محتوى البحث:

يجب أن يكون العنوان متوافقاً مع محتوى المذكرة، بحيث يغطي جميع المحاور الرئيسية دون مبالغة أو نقص.

✓ الملاءمة للدرجة العلمية:

يجب أن يتناسب مستوى العنوان مع طبيعة البحث والدرجة العلمية المستهدفة، سواء كانت بكالوريوس أو ماستر أو دكتوراه.

✓ القدرة على جذب الانتباه:

مع الدقة والإيجاز، يجب أن يكون العنوان مشوقاً بما يكفي لجذب اهتمام المشرفين والقارئ.

✓ تجنب العمومية والمصطلحات الغامضة:

يُفضل استخدام مصطلحات محددة وواضحة، مع الابتعاد عن الكلمات العامة التي لا توضح نطاق البحث.

✓ إمكانية صياغة أسئلة وفرضيات البحث منه:

العنوان الجيد يجب أن يسمح بصياغة الأسئلة البحثية والفرضيات، بما يسهل تنظيم البحث وهيكلته.

✓ التوافق مع معايير التوثيق والبحث العلمي:

يجب أن يكون العنوان مناسباً للاستخدام في المكتبات وقواعد البيانات العلمية، ليسهل على الباحثين الآخرين العثور على البحث.

ان شروط وضع عنوان للمذكرة هي المعايير العامة التي يجب توفرها لكي يكون العنوان مناسباً للاستخدام الأكاديمي، وتهدف إلى تحديد الصفات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها العنوان قبل اعتماده.

أما أساسيات ضبط عنوان المذكرة هي الإجراءات والخطوات العملية التي تساعد الباحث على صياغة العنوان بشكل صحيح بعد اختيار الموضوع، وتهدف إلى ضبطه بحيث يكون محدداً وديقاً وقابلاً للتطبيق ضمن البحث.

المبحث الثاني: قواعد الإقتباس من المصادر والمراجع

قواعد الاقتباس من المصادر والمراجع تُعد من الأسس الجوهرية في البحث العلمي، حيث تضمن للمؤلف حماية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على الأمانة العلمية، ومن أهم هذه القواعد:

أولاً، يجب توضيح المصدر لكل فكرة أو نص يتم اقتباسه، سواء كان اقتباساً مباشراً بالكلمة أو اقتباساً غير مباشر بإعادة الصياغة.

ثانياً، عند الاقتباس المباشر، يُفضل وضع النص بين علامتي اقتباس مع ذكر الصفحة أو رقم الفقرة في المصدر الأصلي.

ثالثاً، ينبغي الالتزام بالأسلوب الأكاديمي المعتمد في التوثيق، مثل أسلوب APA أو MLA أو شيكاغو، حسب متطلبات المؤسسة التعليمية.

رابعاً، يجب التمييز بين الرأي الشخصي للباحث وأفكار المؤلفين الآخرين لتجنب الخلط أو الانتحال العلمي.

فمن المهم أن تكون جميع المصادر المذكورة في متن البحث مدرجة في قائمة المراجع بشكل كامل ودقيق مما يسهل على القارئ الرجوع إليها والتحقق من المعلومات، فاتباع هذه القواعد يعكس مهنية الباحث ويعزز مصداقية البحث العلمي.

المطلب الأول: مفهوم الإقتباس

مفهوم الاقتباس في البحث العلمي يُشير إلى استخدام الباحث لكلام، فكرة، أو نتيجة عمل قام بها آخرون ضمن بحثه أو دراسته، مع الإشارة الصريحة للمصدر الأصلي، والهدف من الاقتباس هو دعم البحث بالمراجع الموثوقة، تعزيز المصداقية، وتوضيح مدى ارتباط الدراسة بالأعمال السابقة.

يمكن تلخيص مفهوم الاقتباس في النقاط التالية:

1. نقل الأفكار أو النصوص: قد يكون الاقتباس نصياً حرفياً أو إعادة صياغة للفكرة بأسلوب الباحث مع الحفاظ على معناها الأصلي.
2. الاعتراف بحق المؤلف: عند الاقتباس يجب دائماً ذكر مصدر الفكرة أو النص لتجنب الانتحال العلمي.
3. تعزيز البحث: الاقتباسات تُظهر مدى اطلاع الباحث على الأدبيات السابقة وتدعم حججه واستنتاجاته.

باختصار، الاقتباس هو أداة أساسية للأمانة العلمية في البحث، تربط بين عمل الباحث وأعمال الآخرين بطريقة شفافة ومنهجية.

الفرع الأول: أنواع الإقتباس

أنواع الاقتباس في البحث العلمي يمكن تلخيصها بشكل مبسط في نوعين رئيسيين: الاقتباس المباشر والاقتباس غير المباشر، الاقتباس المباشر هو نقل النص كما هو من المصدر الأصلي مع وضعه بين علامتي اقتباس وذكر المصدر، ويستخدم عند الحاجة إلى كلمات دقيقة للمؤلف.

أما الاقتباس غير المباشر، فيتم فيه إعادة صياغة الأفكار أو المعلومات بأسلوب الباحث الخاص مع الإشارة إلى المصدر الأصلي، ويعطي مرونة أكبر في التعبير مع الحفاظ على الأمانة العلمية.

هذان النوعان يساعدان الباحث على دعم أفكاره بالمراجع دون الانتحال.

الفرع الثاني: حدود الإقتباس

حدود الاقتباس تعني احترام كمية ونسبة النصوص المقتبسة من المصادر الأخرى بحيث لا تغطي على محتوى البحث الأصلي، ويجب أن يكون الاقتباس محدودًا ويستخدم فقط لتوضيح فكرة أو دعم حجة معينة مع مراعاة عدم الاعتماد الكلي على نصوص الآخرين، حتى يبقى للباحث مساهمته الخاصة في الموضوع.

كما ينبغي الانتباه إلى أن تجاوز حدود الاقتباس قد يؤدي إلى الانتحال العلمي، ويقلل من أصالة البحث وقيمته الأكاديمية، فالالتزام بهذه الحدود يعكس احترافية الباحث ويحافظ على التوازن بين أفكاره ومصادره.

لا ينقل الطالب صفحة كاملة أو جزء من البحث كفرع أو مطلب من مرجع واحد، سواء باستعمال الإقتباس المباشر أو غير المباشر، اذ حدد بعض الباحثين في مجال المنهجية مقدار الإقتباس المباشر (40 كلمة) وما تجاوز ذلك يوضع بخط مغاير، ولا يمكن اقتباس أكثر من 500 كلمة من مرجع معين الا بإذن من المؤلف.

كما يرى بعض الباحثين في مجال المنهجية ان مجموع الاقتباس الذي يضمن جودة البحث العلمي يجب الا يتجاوز 30% من المذكرة او الأطروحة.

غالبًا يُسمح باقتباس حوالي 10 % إلى 20 % من النصوص المستعارة بشكل مباشر، بشرط التوثيق الصحيح لكل مصدر، وبعض الجامعات قد تقبل حتى 25%، لكن كل ما زادت النسبة يصبح النص معرضًا لاتهام بالانتحال في المقالات العلمية بمختلف المجالات العلمية الوطنية والاجنبية.

المطلب الثاني: توثيق الإقتباس في الهامش

بمعنى كيفية الإحالة الى المصادر والمراجع لأول مرة

الفرع الأول: توثيق الاقتباس من المصادر

ويكون كالاتي:

أولاً: النصوص القانونية

ذكر طبيعة النص (قانون، امر، مرسوم...) رقمه، تاريخه، عنوان مضمونه، الجريدة الرسمية العدد، وتاريخ النشر.

مثل: قانون رقم 07-02 مؤرخ في 27 فيفري 2007، يتضمن تأسيس إجراء لمعينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري، الجريدة الرسمية العدد 15 مؤرخ في 28 فيفري 2007.

نفس الامر فيما يخص الأوامر والمراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية

ثانياً: المنشور او التعليم

يوثق الاقتباس المأخوذ من منشور أو تعليم كما يلي: رقم المنشور او التعليم، التاريخ، الموضوع مصدر المنشور او التعليم.

مثل: منشور رقم 02، مؤرخ في 21 مارس 2009، يحدد كفاءات تطبيق عقوبة العمل للنفع العام، صادر عن وزير العدل حافظ الأختام.

ثالثاً: القرارات القضائية

توثق كالاتي:

الجهة القضائية المصدرة، الغرفة القضائية، رقم الملف، تاريخ القرار، اطراف القضية، مصدر القرار، الصفحة.

مثل: قرار صادر عن المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، ملف رقم 154276، المؤرخ في 13 نوفمبر 2023، قضية (س.ب) ضد وزير الدفاع الوطني، المجلة القضائية، العدد 01، 2023، ص 13.

الفرع الثاني: توثيق الاقتباس من المراجع

وتتمثل المراجع في كل الكتب والمقالات العلمية والمذكرات والمداخلات العلمية...الخ

أولاً: الكتب

اسم ولقب المؤلف (دون ذكر الألقاب العلمية مثل: دكتور، عميد، مدير...الخ)، اسم الكتاب **بخط سميك** أي (en gras)، رقم المجلد او الجزء ان وجد، دار النشر، رقم الطبعة، مدينة النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثل: عبد الرزاق احمد السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الرابع، البيع والمقايضة، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1970، ص 100.

ثانياً: المقالات

يحال الى الهامش اذا كان المرجع مقال في مجلة او دورية بذكر:

اسم ولقب المؤلف للمقال، عنوان المقال (بخط سميك en gras)، اسم المجلة، اسم المؤسسة او الهيئة المصدرة للمجلة، رقم المجلد، رقم العدد، تاريخ النشر، رقم الصفحة.

مثل: ايمان بغدادي، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات التسويق، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 01، 2020، ص 230.

ايمان بغدادي، تأمين الأملاك العقارية المشتركة، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 07.

ايمان بغدادي، المسؤولية المدنية لمهنة المرقى العقاري، مجلة التخطيط العمراني والمجالى، المجلد 02، العدد 07، مارس 2021، ص 186.

ويشار الى البحث المنشور ضمن مؤلف جماعي (كتاب جماعي) يضم عدة من المقالات كالاتي:

مثل: أحمد أبو الوفاء، الملامح الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية، من مؤلف جماعي بعنوان: المحكمة الجنائية الدولية-المواءمات الدستورية والتشريعية للجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الثالثة، 2005، ص 21.

ثالثا: المذكرات والأطروحات العلمية

توثق المعلومات المقتبسة من مذكرة أو أطروحة على النحو التالي:

اسم ولقب الباحث، عنوان المذكرة أو رسالة أو الأطروحة، بخط سميك (en gras)، نوع البحث مذكرة ماستر أو رسالة ماجستير، أو أطروحة دكتوراه، اسم الكلية، اسم الجامعة، تاريخ المناقشة، الصفحة.

مثال: شهيناز بن بوعيشة، التحقيق العقاري في نظام القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، 2017-2018، ص 300.

رابعا: المداخلات العلمية

توثق المعلومات المقتبسة من مداخلات علمية القيت في أيام دراسية أو ندوات أو ملتقيات وطنية أو دولية كالتالي:

اسم ولقب الباحث المتدخل، عنوان المداخلة بخط سميك، نوع التظاهرة (ملتقى وطني أو دولي أو مؤتمر أو يوم دراسي ندوة... الخ) وعنوانه، المؤسسة المنظمة، تاريخ الانعقاد، الصفحة.

مثال: ايمان بغدادي، قراءة في القانون رقم 10-01 المنظم لمهنة المحاسبة في الجزائر، ملتقى وطني بعنوان مهنة المحاسبة في الجزائر في عصر الذكاء الاصطناعي: فرص الإصلاح وتحديات الاندماج العالمي معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، يوم 1 أكتوبر 2025، ص 14.

خامسا: التقارير

يوثق التقرير كالتالي:

اسم التقرير بخط سميك، الجهة المصدرة، التاريخ، الرقم ان وجد، صفحة

مثال: تقرير التنمية البشرية، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، صفحة.

سادسا: المقابلات الشخصية

من خلال:

ذكر مصطلح مقابلة، اسم الشخص المجرى معه المقابلة، وصفته، مكان وتاريخ المقابلة، التصريح بالاذن بنشرها بعد استئذان الشخص المجرى معه المقابلة.

مثل: مقابلة مع السيد (ن.و) مدير مديرية المسح، ولاية قسنطينة، بتاريخ 08 نوفمبر 2025 (اذن بنشرها).

سابعا: المواقع الإلكترونية

عنوان الموقع الإلكتروني، تاريخ وتوقيت الزيارة، وإذا كانت هناك معلومات حسب نوع الوثيقة المطلع عليها تحرر هي الأخرى.

مثل: تقرير القطاع العام في العالم لعام 2015، صادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة 2015، اطلع عليه بتاريخ 21 جانفي 2025 على الساعة 22:05 عبر الرابط الإلكتروني:

<https://publicadministration.un.org>

-تجدر الإشارة الى انه:

في حالة عدم وجود دار النشر او الطبعة او السنة: يشير الطالب الى ذلك بين قوسين (د.ن) أي دون ناشر

(د.س) أي دون سنة، (د.ط) أي دون طبعة.

-وضع المختصرات لبعض معلومات المراجع بشرط الإشارة الى ذلك في قائمة المختصرات.

الفرع الثالث: الإحالة الى المصدر والمرجع لثاني مرة

إذا استعمل الطالب مرجعا لأكثر من مرة يكون توثيقه كالتالي:

-الإحالة الى مرجع بشكل متتابع بدون فاصل: يكتفي الطالب بعبارة المرجع نفسه مع ذكر الصفحة

مثل: علي فيلالي، الالتزامات العمل المستحق للتعويض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 2002، ص 10

المرجع نفسه، ص 16.

-إذا كان الاقتباس من الصفحة نفسها، يكتفي بعد ذكر الصفحة بعبارة المرجع نفسه او الموضوع نفسه.

باللغة الفرنسية: نستخدم عبارة Ibid

André DELAUBADERE, Traité de droit administratif, L.G.D.J. 7 édition, paris, 1980, p 50

Ibid, p 60

-الإحالة الى مرجع سابق بشكل غير متتابع:

إذا اقتبس الطالب معلومات من مرجع تمت الإحالة اليه، ولم يكن اخر مرجع أشار اليه وكان المرجع الوحيد للمؤلف، فانه يكتب اسم المؤلف، ثم عبارة مرجع سابق، ثم رقم الصفحة.

مثل:

1-سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الزاوية للنشر والتوزيع، ط.1، عمان الأردن، 2015، ص 13

2- مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، التأمين البحري، مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، الإسكندرية، 2012، ص 06.

3- سالم رشدي سيد، مرجع سابق، ص 20.

اما في اللغة الفرنسية: يكتب الطالب عبارة Op.Cit للدلالة على عبارة مرجع سابق.

-في حالة استعمال اكثر من مرجع لمؤلف واحد؛ يذكر الطالب المعلومات كاملة عن المرجع عند ذكره لأول مرة طبقا لما سبق تفصيله.

مثل:

- 1-عمار عوابدي، الأساس القانوني لمسؤولية الإدارة عن اعمال موظفيها، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 50
 - 2-عمار عوابدي، مبدأ تدرج فكرة السلطة الرئاسية، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1984، س 18.
 - 3-عمار عوابدي، الأساس القانوني لمسؤولية الإدارة عن اعمال موظفيها، مرجع سابق، ص 52.
- في حالة استعمال مرجع لأكثر من مؤلف:
- *يذكر أسماء المؤلفين اذا كانوا اثنين، ثم باقي المعلومات
- *اذا كانوا اكثر من اثنين فيكتب اسم المؤلف الأول ثم عبارة واخرون ثم باقي المعلومات.